

الجزيرة السورية حالة يُرثى لها!!



إنَّ الواجب
الوطني والشعور
بالمسؤولية تجاه
معاناة شعبنا، يفرضُ
علينا أن نوصل
صوتنا إلى الجهات
المسؤولة بصورة

غير مباشرة، لأنها للأسف، لا تمنحُ فرصة للقاء
والحوار وتمتنع عن الاستماع المباشر لأصحاب القضية
الحقيقيين، متعاملة مع الأحداث والوقائع بناءً على
تقارير أمنية قد تحملُ في طياتها الكثير من المغالطات
والأخطاء. إنَّ ما نريد قوله هو أمرٌ يتعلق بما آلت إليها
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في محافظة الجزيرة
جراء أمرين اثنين، أولهما، الجفاف الذي طال هذه
المحافظة لسنوات متتالية أدى إلى خلق صعوبات مالية
لأهلها، حيث تراكت فيها الديون على الفلاحين الذين
ليس لهم ولعوائلهم موردٌ رزق سوى الأرض الزراعية
التي تعتمد بدورها على الهطول المطري الذي انخفض
كثيراً في هذه المحافظة، ولم تقم الدولة بواجبها حيال
فلاحها المنكوبين من خلال تقديم يد العون والمساعدة
إليهم. ثانيهما، سياسة الحصار الاقتصادي المتبعة بحق
أبنائها خصوصاً بعد أحداث آزار الدامية عام ٢٠٠٤م
التي افتعلتها جهاتٌ مسؤولة، لم تكن حينها تريد الخير
لسوريا وشعبها، ثم بدأت فيما بعد تلك الجهات المدبرة
للأحداث والظليقة التي لم يتم محاسبتها على جريمتها
الشنعاء في إطلاق الرصاص الحي على المواطنين
الأبرياء العزل، بمعاقبة شعبنا اقتصادياً ونفسياً على
جريمة ارتكبتها هي وليس غيرها، ولا تزال تتعامل
معه وكأنه جسم غريب عن هذا الوطن، وطنه الذي
شارك في وضع حجر الأساس فيه، وبنائه والدفاع
المستमित عن حياضه. ليس هذا فحسب، فقد ازدادت
قسوة التعامل مع أبناء هذا الشعب إلى درجات فاقت كلَّ
التصورات، وطالت سياسة التمييز القومي كل الشرائح
والفئات، واتسعت مداها لتطال المجتمع الكردي
بأسره!!... ليس سراً، فقد وصل المجتمع إلى درجات
غير مسبوقة من الفقر والعوز والحاجة، كما انتشرت
الأمراض الاجتماعية الخطيرة المرافقة لهذه الحالات
انتشار النار في الهشيم، فازدادت آفة الفساد والجريمة
والرذيلة بصورة مرعبة، وهي في طريقها إلى التصاعد
إنَّ لم يتم التصدي لها ووضع الحلول الجذرية لأسبابها،
وإنَّ الوضع يندُر بعواقب وخيمة لا تُحمدُ عقباها، ليس
على المجتمع في الجزيرة وحدها، بل إنه إنَّ لم تتم
الاستجابة لصوت الحق والضمير والعمل على وضع

الحلول لها قبل استفحالها وخرجها عن السيطرة، فإنه
يترجى نحو الانفجار والفضى والانتشار.

ليس مبالغة إن قلنا إن مدن الجزيرة وبلداتها أشبه بما
تكون بالمدن المنكوبة، فقد أدت البطالة المتفشية في
أنحاء هذه المحافظة المعطاءة من أقصاها إلى أقصاها
إلى نزوح أبنائها من العرب والکرد والأثوريين إلى
أطراف المدن الكبرى داخل الوطن وهروب البعض
منهم مرغمين إلى الخارج ليلاقوا صنوف الابتزاز
المالي وصعوبة الوصول إلى البلدان الأوربية بأساليب
بدائية وخطيرة على حياتهم وحيات أطفالهم، حيث تموت
بعض العوائل غرقاً في أعماق المحيطات في قوارب
مهربي البشر المتواطئين مع تلك الجهات التي لا تريد
الخير للمناطق الكردية!!

وتلافياً لكوارث اجتماعية محتملة، وتوخياً للحفاظ
على مستقبل وطننا منيعاً معافى، فإننا نقترح جملة من
الآراء لعل وعسى أن تساهم إلى جانب آراء الآخرين
في تجنب المخاطر القادمة:

١- إلغاء أو تعديل المرسوم الجمهوري/٤٩ الذي أدى
إلى وقف نهائي لحركة العمران التي كانت تعيل العديد
من الأسر التي تعمل أربابها في هذا القطاع، إضافة إلى
وقف الحركة التجارية المرافقة لها، وذلك كي ينتعش
هذا القطاع الحيوي الهام الذي يوفر آلاف فرص العمل
لأبناء المحافظة، وذلك باستثناء العقارات الخاضعة
لتخطيط البلديات من هذا المرسوم.

٢- وقف العمل بالإجراء الذي صدر مؤخراً والذي
يقضي بعدم منح تراخيص البناء للعقارات التي صدرت
قرارات المحكمة بها بعد عام ٢٠٠٣، لأن هذا التدبير
هو استثنائي وغير مفهوم، الغرض منه هو وضع
العراقيل أمام حركة العمران في هذه المحافظة ليس إلا.
٣- العمل على فتح مشاريع إنمائية ومصانع في
المحافظة لامتصاص الأيدي العاملة العاطلة وليعود
المبعدون قسراً إلى ديارهم كي يعملوا في محافظتهم،
وبذلك يتم تخفيف الضغط على المدن الكبرى مثل
دمشق وحلب وغيرها التي تعاني أصلاً من شح المياه
وتدني مستوى الخدمات فيها.

٤- تعويض الفلاحين الذين تضررت مواسمهم نتيجة
الجفاف أو الأمراض التي طالت مواسمهم كما حصل
هذه السنة نتيجة سوء نوعية البذار الذي وزعته الدولة
على الفلاحين، وتشجيع الفلاحين للبقاء في قراهم.

٥- تخفيض سعر المازوت والكهرباء لدعم الفلاحين
الذين لديهم أبار ارتوازية من جهة وتخفيض أسعار
النقل والمواد بشكل عام مع التأكيد على ثبات الأسعار
وفرض عقوبات شديدة على المتلاعبين بها.

٦- دعم القطاع الخاص بالقروض من أجل توفير فرص
عمل جديدة.

إننا نبغي التأكيد بأن شعبنا الكردي وكذلك كافة أبناء
هذه المحافظة المتعاشين معاً بألفة ومحبة واحترام لا

محصول القمح السوري ضعيف

والحكومة ستضطر للاستيراد

دمشق (رويترز) : ١٥-٦-٢٠١٠

قالت وسائل إعلام رسمية يوم الثلاثاء ان الحكومة السورية ستضطر الى استيراد القمح للعام الثالث على التوالي بعد محصول أضعف من المتوقع مرة أخرى بسبب استمرار الجفاف.

وقالت صحيفة البعث الحكومية اليومية ان الدولة التي تحنكر تسويق القمح وتقدم دعماً كبيراً للمحصول تتوقع تسلم ٢.٤ مليون طن قمحا من صغار المزارعين هذا العام مقارنة مع ٢.٨ مليون طن في ٢٠٠٩. وفي حين لا تمثل الأرقام إنتاج سوريا بالكامل إذ يجري تهريب كميات من القمح أو يحتفظ المنتجون بها الا أن هذا الانخفاض هو أقوى مؤشر حتى الآن على أن محصول هذا العام كان ضعيفاً.

وكان وزير الزراعة السوري توقع أن يبلغ الإنتاج أربعة ملايين طن في ٢٠١٠ وهو ما يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي السنوي الذي يدور بين ٣,٦ مليون وأربعة ملايين طن. لكن خبراء آخرين شككوا في أن الإنتاج سيكون مرتفعاً نظراً لعوامل من بينها الجفاف والآفات الزراعية.

وقال تقرير الصحيفة إن مواني سوريا على البحر المتوسط استقبلت ١.٢ مليون طن من واردات القمح في ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن تتسلم ٢٥ ألف طن أخرى. وقال تاجر دولي "سيستوردون على الأرجح نفس الكمية هذا العام وأيضاً من منطقة البحر الأسود.. لأنه القمح الأرخص.

"من غير المتوقع ألا يكون لذلك أثر كبير على السوق نظراً لان الأمطار جيدة في أوروبا ويتوقع أن يكون الإنتاج جيداً".

وقالت الصحيفة "الأمر يدعو لإعادة الحسابات ولاسيما أن أحاديث وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تقول بأن إنتاجنا من القمح المروية يكفي لسد احتياجاتنا". وأضافت الصحيفة "أظهرت الأرقام تراجعاً واضحاً في إنتاج المحافظات الرئيسية المنتجة للقمح".

وكانت سوريا مصدراً مهماً للقمح للشرق الأوسط قبل أن يبدأ الجفاف في ٢٠٠٧.

واستفدت بالفعل المياه الجوفية بسبب آلاف الآبار غير القانونية التي جرى حفرها لري القمح المدعم.

وقال التقرير انه تم تسليم ٨٦١ ألف طن من القمح هذا العام الى إدارة التسويق التابعة للحكومة في محافظة الحسكة الشرقية وهو نصف ما تسلمه المحافظة عادة بسبب الجفاف الذي أضر بالمحصول.

وبلغت الأرقام الرسمية لإنتاج القمح ٣.٦ مليون طن العام الماضي مقابل ٢.١ مليون طن في ٢٠٠٨ و٤.١ مليون طن في ٢٠٠٧. من خالد يعقوب عويس

يستحقون هذه السياسة الظالمة بحقهم، هذه التي لن تجلب الخير للبلاد ولن تزيد من قوتها ومنعتها في وجه الأخطار المحدقة بها من كل حذب وصوب، فإننا وبحق، بحاجة إلى المزيد من رص الصفوف وتعزيز اللحمة الوطنية بين كافة أبناء الوطن بصرف النظر عن الاختلاف القومي أو الديني أو المذهبي، كما يجب على جميع القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية والثقافية المساهمة في إنعاش ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر لزيادة الثقة والمحبة بين أبناء الوطن الواحد، كي يكون مستقبل سوريا وكرامة أبنائها من أولويات الجميع، والعمل على محاسبة كل من تسول له نفسه بزرع بذور الشك والتفرقة بينهم محاسبة قانونية عسيرة.

هذا من جهة، من جهة أخرى، نحن نعتقد بأن زيادة الضغط الأمني الممارس حالياً على أحزاب الحركة الوطنية الكردية بصورة خاصة والأحزاب الوطنية السورية بصورة عامة وزج المعارضين ونشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان في غياهب السجون تزيد من حالة توتير الأجواء والاحتقان، وتخلق حالة من ردود الفعل السلبية لدى من أبناء القومية الكردية، وخاصة المتعرضين للسياسات الاستثنائية، وتدفعهم باتجاه التقوقع والانعزالية والانطواء على الذات. كما أننا نرى بأن الإفراج عن ستة مناضلين من نشطاء ائتلاف إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي السلمي مؤخراً بعد انقضاء مدة محكوميتهم يجب أن تليها خطوة جريئة أخرى تقضي بإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي والضمير في سجون البلاد وانفتاح سياسي عام على الشعب وقواه السياسية، تتوج بدعوة إلى طاولة الحوار، تضم كافة الآراء والأصوات والمقترحات، لأن سوريا في حقيقتها هي وطننا جميعاً، وكلنا شركاء فيها ولنا كامل الحق في المشاركة والمساهمة في رسم سياستها ومستقبلها وإدارة اقتصادها، وأن مستقبلها هو مستقبل أطفالنا، معتقدين بأن الدعوة إلى الحوار من جانب السلطة أو تلبية الدعوة ومصافحة اليد الممدودة من جانب المعارضة الوطنية لا ينقص من هيبة الدولة ومكانتها على الإطلاق، لا بل أنها تؤكد على بعد نظر واستيعاب كافة الآراء والمواقف، كما أن التحوار يخلق أجواءً من الثقة والاحترام المتبادل بين الجميع رغم الاختلاف في التوجهات والرؤى وهو أمرٌ في غاية الأهمية والضرورة لإزالة حالة الشك السائدة بين السلطة والمعارضة الوطنية، مؤكداً في الوقت ذاته بأن الاستمرار في سياسة القمع وكمّ الأفواه وزج المعارضين السياسيين الوطنيين في غياهب السجون لم تكن يوماً ولن تكون مستقبلاً حلاً لقضايا البلاد الشائكة.

